



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة



قسم اللغة والأدب العربي

كلية الآداب واللغات

محاضرات مادة

القياس والاشتقاق

السنة الثانية ماستر لاسنات عربية

أستاذ المادة: الدكتور فاتح مرزوق

البريد الإلكتروني:

[f.merzouk@centre-univ-mila.dz](mailto:f.merzouk@centre-univ-mila.dz)

الموسم الدراسي: 2027/2026

## المحاضرة الأولى: القياس المطرد

إنّ الحديث عن أنواع القياس إنّما هو الحديث عن الأقيسة الأساسية في الدرس النحويّ خاصّة، واللغة عامّة، والقياس المطرد من الأقيسة مهمّة والعمدة في علم أصول النحو، وسنحاول معرفة أهم حدوده في النقاط الآتية:

### 1. مفهوم في اللغة والاصطلاح:

1-1- في اللغة: ورد في معاجم اللغة بعدّة معان نذكر منها:

-التتابع والاستمرار : أشار (ابن جيّ) إلى معناه بقوله: "اطرد الأمر أو الشّيء تبع بعضه بعضا، وجرى.... واطرد

الكلام: تتابع، واطرد الماء: تتابع سيلانه، قال قيس بن الخيطم:

أتعرف رسما كاطراد المذاهب ... لعمرة وحشا غير موقف راكب

-الاستقامة: "يقال: اطرّد الأمر: استقام، وأمر مطرد: مستقيم على جهته، وفلان يمشي مشيا مطردا؛ أي: مستقيما"

ومن هنا تبين أنّ المطرد يحمل معنيين مألوفين: التتابع والاستمراريّة.

### 1-2- في الاصطلاح: فيقصد به: "فجعل أهل علم الإعراب ما استمرّ من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع

الصنّاعة مطردا" الظاهر البين من التعريف الاصطلاحيّ الذي أورده (ابن جيّ) للمطرد أنّه يميل إلى المعنى الأوّل وهو الاستمراريّة؛ أي: الكلام المستمر المبنيّ على التتابع في الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، القائم على قواعد إعراب مسموع من أفواه العرب بالسجّية والفترة.

ويشير (محمد السّمير اللبدي) إلى المعنى الاصطلاحيّ للمطرد على أنّه: "هو التتابع والاستقامة اطراد القاعدة هو تتابعها وعدم تخلفها".

وفي موضع آخر نجد (علي أبو المكارم)؛ إذ يقول: "ومعنى كون الطرد جامعا بين الطرفين: الفرع والأصل، أو المقيس والمقيس عليه أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة". فالمطرد في نظر (علي أبي المكارم) هو الذي يجمع بين المقيس والمقيس عليه بشرط أن يكون لكلّ منهما حكم من غير وجود علة.

### 2. الكلام المطرد عند اللغويين والنحاة: اهتمّ العلماء بالكلام المطرد أيّا اهتمام؛ لأنّه يعدّ المنهج الأساس في جمع

المدونة اللغويّة بالنسبة للّغويين أو الحكم على الأحكام النحويّة للّغويين؛ لذا نجدهم يتداولون كذا مصطلحا للمطرد ويقصدون به معنى واحدا؛ حيث يشير (ابن هشام) لهذا التّباين في قوله: "اعلم أنّهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلًا ومطردًا؛ فالمطرد لا يتخلّف والغالب أكثر الاشياء، ولكنه يتخلّف، والكثير دونه، والتادر أقلّ من القليل".

والواضح من قول (ابن هشام) أنّ المطرّد يطلق على الكثير من المنقول، ولا يقتصر علة القلة أو الندرة؛ بمعنى ما تواتر عن العرب بالنقل الصحيح وها ما أشار إليه الأنباري: "هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة" ومن ثمّ يتّضح أنّ المطرّد ارتبط عند اللّغويّين بالمسموع الصّحيح/ الشواهد المنقولة نقلا متتابعاً ليست بقليلة ولكن كثيرة الاستعمال.

ونلاحظ ممّا سبق أنّ الكلام المطرّد عند النّحاة ارتبط بالكثرة وهو سبب الخلاف الواقع في الأحكام النّحويّة؛ بل اختلف في القبائل في حدّ ذاتهم؛ إذ نجد (حسن عباس) يتساءل حول قضيّة الكثرة فيقول: "فالكثرة هي سبب الخلف الواسع، ومهما نشأ التّباين بآثاره البعيدة بين التّوعين؛ فما المراد بتلك الكثرة وما حدودها؟ إنّها الكثرة العدديّة لا ريب، لكن أهي الكثرة العدديّة بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها بأن تشيع اللّغة في القبيلة فلا يخالف فيها إلا فرد غير مجرح أو أفراد كذلك قليلة؟ أم هي الكثرة بين القبائل بوصفها قبائل بأن تشيع خصائص لغويّة في مجموعة قائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى".

إنّ ما ذهب إليه (عباس حسن) يدلّ على أنّ هناك علاقةً بين القياس عند اللّغويّين والنّحاة؛ بل اضطراب وهلهلة في سبل الاحتجاج المطرّد، أين مكن الكثرة عند القبائل العربيّة المحتجّ بها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ (ابن جيّ) قد فصل تفصيلاً حول مسألة الاطراد؛ حيث يقول: "إنّ الكلام على الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

-مطرّد في القياس والاستعمال جميعاً: وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة؛ وذلك نحو: قام زيد، ضربت عمراً، ومررت بسعيد؛

-الثاني: مطرّد في القياس، شاذّ في الاستعمال: وذلك نحو: الماضي من (يذر ويدع) وكذلك قولهم: (مكان مبقل) هذا هو القياس، ولكن الأكثر في السّماع: (باقل) والأوّل مسموع أيضاً، قال أبو دؤاد لابنه دؤاد: يا بني ما أعاشك بعدي؟ فقال دؤاد:

أعاشني بعد واد مبقل      آكل من حوزّانه وأنسل

-والثالث: المطرّد في الاستعمال، الشاذّ في القياس: نحو قولهم: (أخوض الرّمث) و(استصوبت الشّيء) ولا يقال: (استصبت الشّيء) ومنه (استحوذ وأغيّلت المرأة) و(استنوق الجمل).

-والرّابع: الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً: وهو كتتميم صيغة (مفعول) فيما عينه (ثوب مَصْنُون) و(مسك مَدُوف) وحكى البغداديّون (فرس مَقُود) و(رجل مَعُود من مرضه) وكلّ ذلك شاذّ في القياس والاستعمال؛ فلا يجوز القياس عليه، ولا ردّ غيره عليه".

ويتبيّن من قول (ابن جنّي) أنّ الاطرّاد يجمع بين اللّغويّين والنّحاة في شكله اثنتين:

-المطرّد القياسي: وهذا النوع يعتمد على القياس، وهو الأصل فيه؛

-المطرّد الاستعمالي: أمّا هذا النوع يرتكز على المسموع المستعمل من الكلام العربيّ الفصيح؛ حيث يصبح فيما بعدُ

قاعدة ترتضى فيما بعد.